

## موقف لافت للراعي من تسييس القضاء : لا نستطيع السكوت عن محاكمات سياسية

تسييس القضاء في بعض الحالات، وعن تحويله إلى محاكمات سياسية طائفية تفبرك فيها الملفات، وتنقض النصوص، وتعطل إفادات مؤسسات الدولة، ويمارس التعذيب لدى أجهزة أمنية باتت مذهبية، لكي يقر المتهم بجرم لم يقره، ويوقع محضراً لم يطلع عليه، ولم يسمح له بالاطلاع. ويضبط على القاضيه، ويحاصر حزبياً وطائفياً في إصدار قراره، وحكمه بموجب الضمير. ومن ناحية أخرى، لا نستطيع السكوت عن عدم تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية المحققة، من قبل النافذين السياسيين والمذهبيين، وكل ذلك مخالف تماماً لما تنص عليه المادة 20 من الدستور. أقول هذا ليس فقط لادانة والشجب وتحطيم الهمم، بل وبخاصة لتضامف الجامعة وسائر مؤسساتنا التعليمية جهودها في تربية أجيالنا، المسؤولة غداً عن الوطن، وكرامة القيم الأخلاقية، وروح المسؤولية، وكرامة العمل السياسي الذي طريقه الإنسان والخير العام. فلبنان بحاجة إلى مسؤولين جدد من نوع آخر، ومطلوب من الكنيسة إعدادهم وتشجيعهم ومواكبتهم .



الأمن والاستقرار والعيش الكريم لأبنائنا، غدت المشاركة وسيلة لتقاسم النفوذ والوظائف والمكاسب بين السياسيين، ونهب المال العام، وتوزيع مقدرات الدولة حصصاً بينهم بإسم الطوائف. مما أدى إلى إضعاف الدولة وإفراقها في الديون، وإلى جعل شبابها جماعة مظاهرين وقاطعي طرق ومهاجري الوطن، فيما هم ضمانة مستقبله. ولذا، لا نستطيع السكوت عن هذه الممارسة المخالفة للدستور ولفلسفة الميثاق الوطني، والمقوضة لأوصال الدولة، وإفراق شعبها، وخنق طموحات شبابها . وأردف: " لا نستطيع السكوت عن

ترأس البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي قداساً احتفالياً في كنيسة مار يوسف للأباء اليسوعيين - شارع جامعة القديس يوسف في الإشرافية، لمناسبة بدء السنة الأكاديمية 1451 لجامعة القديس يوسف في بيروت والاحتفال بذكرى مئوية دولة لبنان الكبير، وذلك بدعوة من رئيس الجامعة البروفسور سليم دكاش ومجلس الجامعة. وبعد الانجيل المقدس ألقى الراعي عظة قال فيها " نذكر أسف جامعة القديس يوسف، كما سواها من الجامعات التي تربي الأجيال وفقاً لروح الدستور ونصه وفلسفة الميثاق الوطني، عندما تشاهد على أرض الواقع النقيض لما تعلم وترتي، في الممارسة السياسية عندنا. فنحن معكم نرفض استشارة العصبية الطائفية والمذهبية على أوسع نطاق، واستخدامها كأداة في العمل السياسي لاستقطاب الجماهير الأمر الذي عمق الانقسامات الطائفية والمذهبية، وأدى إلى تشويه مفهوم المشاركة الطوائفية في السلطة. فبدلاً من أن تكون مشاركة في بناء دولة تصون وحدتها والعيش المشترك، وتوفر